

الضرائب، والميزانيات، وحقوق الإنسان

المفاهيم الأساسية هي سلسلتنا التي تقدم مفاهيم مهمة للقراء الحريصين على إطلاق قوة حقوق الإنسان لبناء اقتصادات عادلة ومستدامة



هنا نجيب على:

ما هي السياسات المالية ولماذا نحتاج إلى تغييرها؟

ما الذي نحققه من النظر إلى السياسات المالية من منظور حقوق الإنسان؟

ماذا تقول التزامات حقوق الإنسان عن الجهود اللازمة لضمان العدالة المالية؟

كيف يمكننا تحميل الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة القوية المسؤولية عن الجهود والأفعال في هذا المجال؟

تحدد السياسات المالية كيفية قيام الحكومات بجمع وإنفاق الأموال العامة. إذ تشير القرارات حول هذا الأمر إلى الفرق بين حياة كريمة وحياة تتسم بالضييق والحرمان لملايين البشر. وهذا يجعل السياسات المالية أداة رئيسية لمحاربة اللامساواة والفقير.

على مدى السنوات الأربعين الماضية، أهملت معظم الحكومات إمكانية إعادة التوزيع هذه. بل خفضوا بدلاً من ذلك النفقات وقللوا الضرائب على الأشخاص الأكثر قدرة على الدفع. وكانت النتيجة زيادة اللامساواة والفقير ومعاناة الناس والمجتمعات.

يمكن لهذا الوضع أن يتغير. إذ تضع حقوق الإنسان معايير محددة لكيفية تحويل مسار السياسات المالية لتصب في صالح قاسم الثروة وضمان الكرامة للجميع.

ما هي السياسات المالية ولماذا نحتاج إلى تغييرها؟

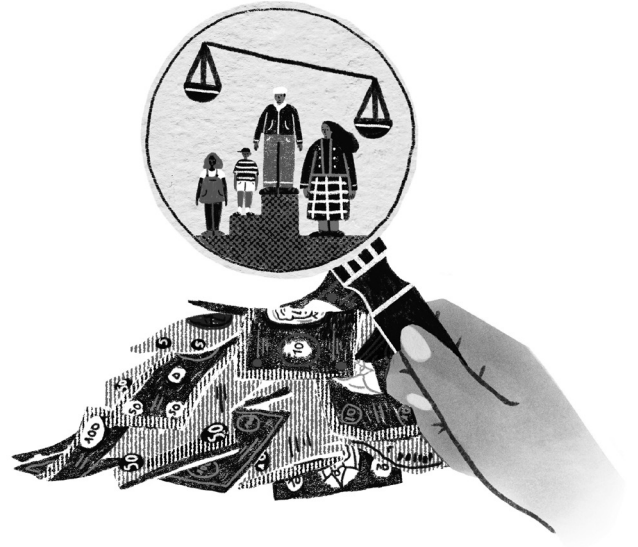
السياسات المالية هي الأداة التي تستخدمها الحكومات لجمع الأموال العامة وإنفاقها، وذلك من أجل التأثير في الاقتصاد وتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية معينة. وتتمثل وثيقة السياسات المالية الرئيسية للحكومة في ميزانيتها. التي تحدد: مقدار الأموال التي تنوي جمعها من خلال الضرائب والاقتراض (الإيرادات)؛ من (المصادر) وكيف سيتم إنفاقها (المخصصات)؛ وكذلك الموازنة الإجمالية (الفائض في الحالات التي تكون فيها الإيرادات أعلى من النفقات أو العجز عندما يكون العكس). تعكس قرارات الميزانية الأولويات السياسية للحكومة. فهي تؤثر مباشرة على ما هو متاح ولمن وأين — وتؤثر على المجتمعات المختلفة بطرق مختلفة.

لدينا جميعًا مصلحة في ضمان قيام الحكومات بجمع الأموال الكافية لتلبية احتياجات الجميع والاستثمار في سياسات قادرة على معالجة الفقر واللامساواة وغيرها من المشكلات الاجتماعية. على المستوى الفردي، يضمن ذلك وجود خدمات عامة كافية (مثل الرعاية الصحية والتعليم والصرف الصحي) تلبي الاحتياجات الأساسية للجميع، وبرامج للحماية من عوامل مخاطر الحياة مثل البطالة والكوارث الطبيعية والأمراض وغير ذلك. على المستوى الجماعي، يمكن أن يساعد استخدام الموارد العامة في معالجة قرون من الإقصاء تجاه مجموعات معينة (مثل النساء، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، ومجتمعات الميم +LGBTQI، وغيرهم) ممن حُرِّموا بشكل ممنهج من حقوقهم. في الواقع، ستواجه أي مجموعة تناضل من أجل العدالة الاجتماعية، في مرحلة ما، مسألة "كيفية دفع الثمن" لحل المشكلة.



قرارات الميزانية الأولويات السياسية للحكومة. فهي تؤثر مباشرة على ما هو متاح ولمن وأين — وتؤثر على المجتمعات المختلفة بطرق مختلفة

على مدى السنوات الأربعين الماضية، اعتمدت معظم الحكومات إصلاحات من أجل "تحرير" أو "إضفاء التوجه الليبرالي على" الأسواق، مع زيادة النمو الاقتصادي الذي تم طرحه باعتباره الهدف الرئيسي للسياسات المالية. وتمثل الفلسفة الكامنة وراء هذا النهج في أن التدخل الحكومي في الاقتصاد سوف يخلق استثمار القطاع الخاص، بل ويثني الناس عن العمل. لذلك يتم تخفيض الضرائب على الأرباح والعوائد المرتفعة بشكل كبير، بهدف معن هو زيادة المبلغ الإجمالي للموارد المتاحة في الاقتصاد. نتيجة لذلك، ظهر توجه "الانضباط المالي" - الذي أثبت وجوده تقليل عجز الميزانية من خلال خفض الإنفاق - كأولوية قصوى.



2. ما الذي نحققه من النظر إلى السياسات المالية من منظور حقوق الإنسان؟

عادة ما تتضمن الجهود المبذولة للحد من عجز الموازنة تطبيق التقشف المالي (يطلق عليه أحياناً "التعزير/التثبيت المالي"). غالباً ما يتميز التقشف بخفض الإنفاق، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار في الخدمات العامة وتقليل الحماية والاستحقاقات. الإصلاحات الضريبية هي سمة رئيسية أخرى من سمات التقشف. في كثير من الأحيان، يترتب على هذا أخذ أموال أقل من الأثرياء والشركات، على أساس أن المستثمرين هم المحركات الأساسية للاقتصاد. لكن مع ضغوط الميزانيات، نجد أن الحكومات تلجأ بشكل متزايد إلى فرض الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك التي تقع بشكل أكبر على عاتق من لديهم أموال أقل، كما لجأت إلى الاقتراض بشروط غير مواتية، مع تحمل أعباء سداد الديون التي تلتهم المزيد والمزيد من الميزانية. السمة المشتركة لهذه الإجراءات هي أنها دفعت دفعةً بفعل ضغوط سياسية من النخب ذات النفوذ والمستثمرين الأجانب والمؤسسات المالية الدولية.

لقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تضخيم آثار سياسات التقشف على أوجه اللامساواة بجميع أنواعها. تُركت أنظمة الصحة العامة المعطلة من إيطاليا إلى الهند غير مجهزة للاستجابة. يعاني الأشخاص الذين يعيشون في فقر، والأقليات العرقية والاثنية واللاجئون والمهاجرون من أعلى مستويات الإصابة ومعدلات الوفيات. كما تضررت سبل عيش النساء بشدة - مع زيادة مستويات العنف المرتبط بالنوع الاجتماعي/الجنس، وتكثيف مسؤوليات الرعاية، والبطالة المرتفعة، وقلة الحماية الاجتماعية أو اندامها لكثير منهن. وفي الوقت نفسه، فإن النظام الضريبي العالمي مليء بالثغرات التي تسمح للأفراد والشركات الأكثر ثراءً في العالم بتجنب دفع نصيبهم المنصف من الضرائب. حيث يتم نقل الأرباح غير الخاضعة للضريبة، التي تصل إلى تريليونات الدولارات "إلى الخارج" بينما يكافح الناس من أجل البقاء على قيد الحياة.

إن قرارات السياسات المالية التي تتخذها الحكومات استجابة للوباء و "إعادة البناء بشكل أفضل" ستؤثر بشكل مباشر على ما هو قائم من حالات اللامساواة. ومن ثم فإنه استجابة لأزمة الصحة العامة العالمية والتداعيات الاقتصادية، هناك اتفاق ساحق على أن التعبئة الضخمة للموارد - التي يشار إليها غالباً باسم حزم "الحوافز المالي" - ضرورية لحماية حياة الناس وسبل عيشهم والتخفيف من الأزمات المستمرة. حتى الآن، قدمت معظم البلدان ذات الدخل المرتفع حزم إغاثة اقتصادية تبلغ قيمتها المليارات لضمان دخول الأفراد ودعم الأعمال المنهارة. لكن هناك أيضاً حاجة ملحة لتغيير الطريقة التي تجمع بها البلدان الموارد للحفاظ على الاستثمار الضروري لضمان التعافي العادل للناس والاقتصادات والكوكب، وكيفية تقييد البلدان الأكثر ثراءً قدرة البلدان الفقيرة على القيام بذلك.

تقليدياً، حظي التأثير الاقتصادي للسياسات المالية باهتمام أكبر بكثير من تأثيره الاجتماعي. كانت المؤشرات التي تم تفسيرها بدقة لاستقرار الاقتصاد الكلي، مثل معدلات التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي، هي نقطة التركيز الأساسي في تحديد ما إذا كانت السياسات المالية "فعالة" أم لا.

لا يمكن أن يكون هناك شك في أن خيارات السياسات المالية التي اتخذتها الحكومات - التي تأثرت بها جهات فاعلة أخرى قوية - تحدد الفرق بين حياة كريمة وحياة ملؤها الحرمان لمليارات البشر حرياً.

(د) التمثيل: ترتبط السياسات المالية بالحوكمة والتمثيل السياسي. يمكن أن يؤدي الاعتماد بشكل أكبر على عائدات الضرائب (على عكس القروض والمساعدات الخارجية وما إلى ذلك) إلى تعزيز الديمقراطية، لأن دافعي الضرائب لديهم مصلحة راسخة في مساءلة الحكومات عن كيفية إنفاق أموالهم. في الوقت نفسه، إن تركيز الثروة يؤدي أيضًا إلى تركيز السلطة السياسية، مما قد يقوض العمليات الديمقراطية. يمكن أن يساعدنا الاعتماد على معايير ومبادئ حقوق الإنسان في المطالبة بأن تكون صناعة السياسات المالية أكثر تشاركية وشفافية وخضوعًا للمساءلة.

إن وضع أبعاد حقوق الإنسان موضع القلب في تحليلنا للسياسات المالية يجعل الأمر واضحًا. إذ يحقق ذلك وضع الناس أولاً عند تصميم أهداف السياسات المالية. وهذا ما يشار إليه في بعض الأحيان بالركائز الأربعة للسياسات المالية: الإيرادات؛ وإعادة التوزيع؛ وإعادة التسعير؛ والتمثيل. ومن ثم فإن النظر إلى السياسات المالية من خلال هذه العدسة يتيح لنا رؤية مدى أهمية إعمال حقوق الإنسان للناس.

(أ) الإيرادات: تعمل السياسات المالية بشكل مباشر على زيادة وتخصيص الإيرادات اللازمة لتمويل البنية التحتية الحيوية والخدمات العامة والبرامج الاجتماعية. تؤثر الزيادة والنقصان في هذه الإيرادات مباشرة على ما هو متاح، لمن، وأين. لذا، يمكن للاستناد إلى معايير حقوق الإنسان أن يسهم في تحديد ما يحتاج إلى تحديد أولويات. فهي تدعو إلى استثمارات توفر للجميع - بغض النظر عن الدخل - الضروريات الأساسية، بما في ذلك المياه النظيفة والتعليم الجيد والرعاية الصحية الملائمة والنقل العام والسكن اللائق. كما تدعو إلى نوع من الاستثمار يستجيب للاحتياجات المحددة لفئات معينة، مثل الملاجئ للناجيات من العنف المنزلي أو الخدمات التي تعزز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى العمل.

(ب) إعادة التوزيع: تسمح السياسات المالية بإعادة توزيع الفوائد على مستوى المجتمع. إذ إن الضرائب التصاعديّة على الدخل والثروة تعني أن الأثرياء والشركات الكبرى يدفعون نسبيًا أكثر من الفقراء والشركات الصغرى. وهذا ما يساعد في الحد من اللامساواة بين الأفراد والفئات - خاصةً عندما تنفق الأموال التي يتم جمعها على خدمات عامة عالية الجودة وميسرة وغير ذلك من المنافع العامة. الضرائب التنافسية على الاستهلاك لا تأخذ في الاعتبار القدرة على الدفع. يمكن أن يساعدنا الاعتماد على معايير ومبادئ حقوق الإنسان في تحديد كيفية جمع الموارد وتوزيعها بطريقة منصفة وعادلة تراعي النوع الاجتماعي. حيث، تضع معايير المساواة وعدم التمييز التزمًا على الحكومات لسد الفجوة بين الفئات الاجتماعية المختلفة - الأغنياء والفقراء، والنساء والرجال، والمجموعات العرقية والإثنية المختلفة. كما إنها توفر لنا أداة للمطالبة بأن تركز السياسات الضريبية بشكل صريح على السعي لتحقيق العدالة؛ متضمنًا ذلك معالجة تركيز الثروة أيدي النخبة.

(ج) إعادة التسعير: يمكن للسياسات المالية إعادة تسعير (تحفيز أو تثبيط) سلوكيات مختلفة. هذه طريقة للحد من "السلبيات" العامة مثل استهلاك التبغ وانبعاثات الكربون أو لتشجيع "المنافع" العامة مثل الاستثمار في قطاعات محددة أو توظيف مجموعات معينة. بالطبع، لهذا آثاره الجانبية أيضًا. إذ تعمل الإعفاءات الضريبية بشكل فعال كإعانات تجعل الاستثمار في التلوث أو الابتعاد عن ممارسات العمل الاستغلالية أرخص. وهنا، يمكن الاعتماد على معايير حقوق الإنسان أن يساعدنا في تحديد ما يعتبر سلبيات أو منافع عامة. على وجه الخصوص، وضع معايير حول سلوك الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال يضع معايير للسلوك يجب أن نلزم بها القطاع الخاص، متضمنًا ذلك الحوافز المالية.

3. ماذا تقول التزامات حقوق الإنسان بشأن الجهود اللازمة لضمان العدالة المالية؟

استخدام حقوق الإنسان في تحديد أهداف السياسات المالية يعني بشكل أساسي ما يلي:

ينبغي أن تكون أولوية السياسات الضريبية والميزانية هي التأكد من أن الناس يمكنهم التمتع بحقوقهم على أرض الواقع.

ينبغي أن تكون عملية صنع السياسات الضريبية والميزانية عملية ديمقراطية وأن تسمح بالمشاركة الهادفة للأشخاص المتأثرين بها.

تعكس هذه الأهداف المعايير الموضوعية والإجرائية المنصوص عليها في معاهدات حقوق الإنسان الملزمة قانوناً والتي وقعت عليها معظم حكومات العالم. وهي تفرض على الحكومات مجموعة من الالتزامات، تتضمن اتخاذ خطوات ملموسة لضمان حقوق الناس باستخدام أقصى ما تسمح به مواردها المتاحة. لهذا آثار واضحة على كيفية إنفاق الحكومات وجمع الأموال.

في الأساس، ينبغي على الحكومات جمع الأموال بطريقة تولد إيرادات كافية لتمويل البنية التحتية والمنافع والخدمات اللازمة لضمان حقوق الناس - من الإسكان الاجتماعي إلى المياه النظيفة إلى الرعاية الصحية الجيدة والمدارس. لكن الطريقة التي تُرفع بها الضرائب - ومن أي الأطراف - يجب أن تكون عادلة أيضاً، بناءً على مبدأ القدرة على الدفع. وبهذا المعنى، يجب أن تسهم الضرائب (وغيرها من السياسات) في معالجة التفاوتات بين فئات المجتمع.

تتضمن بعض الجهود التي تتماشى مع هذا الالتزام ما يلي

• **إنشاء نظام ضريبي أكثر تصاعدياً بشكل عام، متضمناً ذلك تقليل الاعتماد على الضرائب التنزلية "غير المباشرة" على الاستهلاك (مثل ضرائب المبيعات وضريبة القيمة المضافة)، لصالح المزيد من الضرائب "المباشرة" للتصاعدي على الدخل والثروة (على الأفراد الأثرياء والشركات الكبرى).**

• **استحداث أو زيادة الضرائب على الممتلكات والثروة والأصول الأخرى.** يتم الاحتفاظ بثروات الأغنياء في الغالب في الأصول (مثل الأوراق المالية والأسهم والعقارات) بدلاً من كسبها من خلال الأجور. لكن في الغالب ما تفرض ضرائب بمعدلات منخفضة للغاية على الثروة مقارنة بما يفرض على الدخل. وفقاً لمنظمة أوكسفام، زاد أصحاب المليارات في العالم من



صافي ثروتهم الجماعية بنحو 70٪ (5.5 تريليون دولار) في الأشهر الثمانية عشر الأولى من جائحة كوفيد-19. وفي الوقت نفسه، يمكن لفرض ضريبة قدرها 5٪ على أغنى 5٪ من الأسر الأمريكية أن تجمع 2 تريليون دولار.

فرض ضرائب على الأرباح "الزائدة" بمعدل مرتفع. الأداة المالية معدل ضريبة مرتفعاً للغاية (على سبيل المثال 75٪) على أي ربح يتجاوز حدًا معينًا. لقد تم استخدام هذه السياسة بشكل أساسي في أزمنة الحروب. لكن، تم اقتراحه أيضاً كاستجابة مناسبة للاستفادة من أزمة كوفيد-19. فقد شهدت شركات التكنولوجيا الكبرى وتجارة التجزئة عبر الإنترنت ارتفاعات هائلة في الأرباح بسبب الجائحة، في حين انهيار العديد من الشركات الصغيرة. على سبيل المثال، زادت أمازون أرباحها بنحو 200.

إن تحديد ما إذا كانت العائدات التي يتم جمعها تحقق النقص لحقوق الناس مسألة تعتمد على كيفية إنفاق هذه الإيرادات. لذلك، يجب تحليل السياسات الضريبية وقرارات الميزانية معاً. ذلك أن التزامات حقوق الإنسان تعطينا أيضاً أداة لتحليل القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد. هل تضمن تلك القرارات إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة وبأسعار معقولة ونوعية جيدة؟ هل تضمن دعم الدخل الكافي؟ أم يتم توجيه الأموال العامة نحو أعمال تجارية ذات الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية؟

بطبيعة الحال، تتمتع الحكومات بهامش تقديري في تحديد كيفية جمع الأموال وإنفاقها. لكن، يجب أن تتماشى هذه القرارات مع معايير محددة لحقوق الإنسان. على وجه الخصوص، تعتبر التدابير "الترجيحية المتعمدة" انتهاكاً لالتزامات الحكومة بحقوق الإنسان، ما لم تستوف هذه التدابير

الإجراءات يجب على الحكومات اتخاذها:

• **منع التجاوزات الضريبية:** تشمل إجراءات التضييق على الممارسات الضريبية التعسفية، وإغلاق الملاذات الضريبية وإنهاء ملكية الشركات المجهولة واتخاذ تدابير لضمان عدم تمكن الشركات متعددة الجنسيات من إخفاء أرباحها أو "تحويلها" إلى سلطات قضائية منخفضة الضرائب.

• **وقف المنافسة الضريبية الضارة:** تتمثل إحدى طرق القيام بذلك في فرض حد أدنى عالمي من ضريبة الشركات. ومع ذلك، فإن الاقتراح الرئيسي الذي ننظر فيه مجموعة العشرين حاليًا به سلسلة من العيوب الرئيسية، من بينها تعيين حد أدنى للضريبة منخفض للغاية.

• **ضمان أن القرارات المتعلقة بالنظام الضريبي العالمي يتم اتخاذها في منتدى ديمقراطي شامل حقًا، وليس خلف الأبواب المغلقة في مجموعة الدول السبع أو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.**

معايير صارمة للغاية. إذ إن التراجع يعني التخلي عن التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. على سبيل المثال، إذا كانت التخفيضات في الإنفاق تعني أن المزيد من الناس يعيشون في فقر، أو انخفاض في عدد الأطفال الذين يكملون المدرسة. لكي يتم تبريرها، يجب إثبات أن السياسات التي تقلل من تمتع الناس بحق ما هي سياسات مؤقتة؛ وضرورية ومتناسبة (تشمل النظر فيما إذا كانت الخيارات الأخرى ستكون أكثر ضررًا)؛ إثبات أنها غير تمييزية، و أنها تضمن استمرار تمتع الناس "بالمستويات الأساسية الدنيا" لحقوقهم؛ ولا يتم تبنيها إلا بعد النظر في جميع الخيارات الأخرى، بما في ذلك البدائل المالية.

لا تتوقف التزامات الحكومة عند حدود الدولة الإقليمية. بل لديها واجبات (تُعرف باسم الالتزامات خارج الحدود الإقليمية) للتأكد من أن أفعالها لا تؤذي الأشخاص في بلدان أخرى. وهذا بالتأكيد له آثار على السياسات المالية للحكومات، خاصة بالنسبة لتلك الحكومات التي تتمتع بقدر كبير من النفوذ والسلطة الدولية.

يتضمن هذا أيضًا حالات يكون فيها لسياسات الحكومة المالية "تأثير غير مباشر" على الآخرين. على سبيل المثال، يؤدي خفض معدلات الضرائب على الشركات أو تقديم حوافز ضريبية غير مبررة إلى تشجيع السباق نحو الحضيض مما يقوض قدرة الحكومات الأخرى على تعبئة الموارد. إن رئاسة الولايات الضريبية المنخفضة أو الملاذات الضريبية تستنزف الموارد من البلدان التي هي في أمس الحاجة إلى المزيد من الأموال للإنفاق على الصحة أو التعليم أو المساواة بين الجنسين.

كذلك يتضمن ذلك حالات تعمل فيها الحكومات كأعضاء في المؤسسات الدولية (مثل صندوق النقد الدولي أو منظمة التجارة العالمية) تلك المؤسسات التي يمكنها توجيه الحكومات بشكل فعلي على اتخاذ قرارات تتعلق بسياسات المالية تضر بحقوق الناس. لذا يجب على الحكومات اتخاذ مواقف تدفع المنظمة إلى التصرف بشكل متنسق مع التزاماتها باحترام حقوق الناس وحمايتهم والوفاء بها.

من أجل تحقيق نظام دولي يمكن من خلاله إعمال الحقوق، هناك العديد من

4. كيف يمكننا تحميل الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة ذات النفوذ المسؤولة عن أعمالها في هذا المجال؟



يمكن إرجاع الكثير من عدم الاستقرار الاقتصادي في السنوات الأخيرة، فضلاً عن الحرمان الواسع النطاق الذي يستمر جنباً إلى جانب تكديس الثروة الهائلة، إلى فشل الحكومات في الامتثال لالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان عند اتخاذ قرارات بشأن السياسات المالية. وقد كان لهذا من ناحية، أن يفتح مساحة للنقاش حول كيفية إدارة السياسات المالية بشكل مختلف. ومع ذلك، فإن تعقيد وتقنية النظام الضريبي العالمي يعملان بطريقة تمنح الامتيازات للمصالح الخاصة القوية. لقد كافحت المقاربات التقليدية لمناصرة حقوق الإنسان من أجل تحدي هذه المصالح بشكل هادف. كما أن إلزام الحكومات وغيرها بهذه الالتزامات يتطلب أن نكون أكثر جرأة وإبداعاً في استراتيجياتنا وما نستخدمه من تكتيكات، من بينها:

(أ) فك شفرة الظلم الواقع من النظام الضريبي العالمي

لطالما كانت أدوات بحوث حقوق الإنسان التقليدية أداة جيدة للتركيز على وعمل توثيق أعراض ضعف الإنفاق الحكومي، مثل: حرمان المرضى من الرعاية الصحية، وعدم قدرة الأطفال على الذهاب إلى المدرسة، وانقطاع سبل الدخل لدى عائلات كثيرة. لكنها أي الأدوات التقليدية، ظلت أقل فائدة في النظر إلى الصورة الأكبر، لربط النقاط بين هذه الصراعات اليومية، وقرارات السياسات المالية للحكومات، والنظام الضريبي العالمي المعقد. ومن ثم لتحري هذه الأسباب الجذرية بشكل أكثر دقة، طور مركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية CESR إطار أوبرا OPERA وهو إطار عمل يتولى فحص المشكلة من خلال أربعة أبعاد: النتائج Outcomes وجهود السياسات Policy Efforts والموارد Resources، والتقييم Assessment. لقد استخدمنا أوبرا لتجميع البيانات معاً لتسليط الضوء على كيفية تأثير قرارات الميزانية التمييزية والسياسات الضريبية غير العادلة على حقوق الأشخاص، من البرازيل وبيرو وكولومبيا إلى أيرلندا وجنوب إفريقيا ومصر. دعمت الأدلة من هذا البحث إدخال

إصلاحات ضريبية تصاعدية في غواتيمالا وإلغاء تدابير التشفير في إسبانيا.

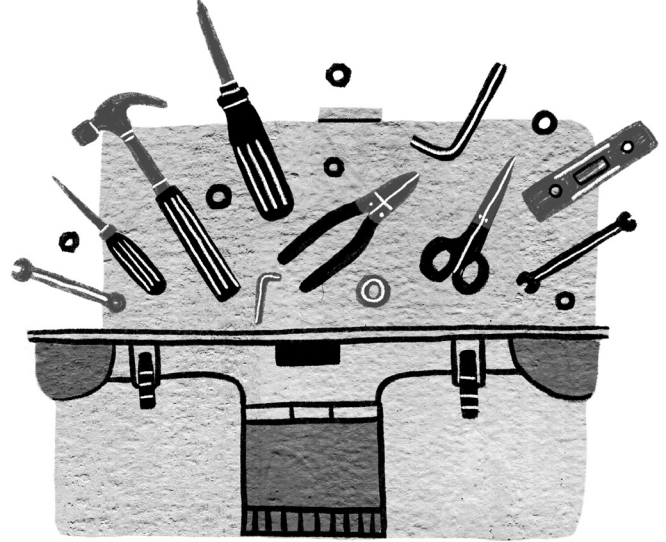
(ب) وضع أجندة للإصلاح القائم على الحقوق

إن الالتزامات الموضحة أعلاه تعطينا "آلية الدعم" لكيفية اتخاذ قرارات تتعلق بالسياسات المالية بشكل مختلف. لكن، غالباً ما يتم وصف تلك الالتزامات بشكل عام وتجريدي. على سبيل المثال، ماذا تعني الإيرادات "الكافية" أو دعم الدخل "الكافي" في سياق معين؟ للإجابة على أسئلة من هذا القبيل، نحتاج إلى تحليل كيفية تطبيق معايير حقوق الإنسان على سياسات الضرائب والميزانية بشكل أكثر وضوحاً وترجمتها إلى إرشادات أكثر واقعية لتصميم وتنفيذ وتقييم السياسات المالية. تعتبر مبادئ حقوق الإنسان في السياسات المالية (مبادرة واسعة النطاق في أمريكا اللاتينية يقودها مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) مثالاً على كيفية القيام بذلك. كذلك تُستخدم التزامات حقوق الإنسان بشكل متزايد في عمليات تشاركية مثل هذه لتحفيز الإصلاحات المالية في سياقات مختلفة، من ضرائب الثروة في أمريكا اللاتينية إلى مخططات الدخل الأساسي في جنوب إفريقيا.

(ج) المناصرة الجماعية للعدالة المالية

إطالما كانت أدوات بحوث حقوق الإنسان التقليدية أداة جيدة للتركيز على وعمل توثيق أعراض ضعف الإنفاق الحكومي، مثل: حرمان المرضى من الرعاية الصحية، وعدم قدرة الأطفال على الذهاب إلى المدرسة،

وانقطاع سبل الدخل لدى عائلات كثيرة. لكنها أي الأدوات التقليدية، ظلت أقل فائدة في النظر إلى الصورة الأكبر، لربط النقاط بين هذه الصراعات اليومية، وقرارات السياسات المالية للحكومات، والنظام الضريبي العالمي المعقد. ومن ثم لتحري هذه الأسباب الجذرية بشكل أكثر دقة، طور مركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية CESR إطار أوبرا OPERA وهو إطار عمل يتولى فحص المشكلة من خلال أربعة أبعاد: النتائج Outcomes وجهود السياسات Policy Efforts والموارد Resources، والتقييم Assessment. لقد استخدمنا أوبرا لتجميع البيانات معًا لتسليط الضوء على كيفية تأثير قرارات الميزانية التمييزية والسياسات الضريبية غير العادلة على حقوق الأشخاص، من البرازيل وبيرو وكولومبيا إلى إيرلندا وجنوب إفريقيا ومصر. دعمت الأدلة من هذا البحث إدخال إصلاحات ضريبية تصاعدية في غواتيمالا وإلغاء تدابير التشيف في إسبانيا.



هل تريد معرفة المزيد؟

فيما يلي بعض الموارد الإضافية حول هذه القضايا:

مبادئ حقوق الإنسان في السياسات المالية: أداة معيارية رائدة طورتها مجموعات المجتمع المدني في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية تلخص مبادئ حقوق الإنسان الرئيسية المطبقة على السياسات الضريبية والميزانية وترجمتها إلى إرشادات أكثر واقعية لتصميم وتنفيذ وتقييم السياسات المالية.

تفكيك العقائد الجامدة: موجز يزيل الأوهام عن 10 مفاهيم خاطئة شائعة حول سبب ضرورة اتباع سياسات "ضبط أوضاع" المالية العامة أو "الدمج/التوحيد المالي". ومن خلال تفكيك تلك العقائد والتصورات، نجد حجة قوية أن الإصلاحات الضريبية الهيكلية التدريجية المبنية على مبادئ إعادة التوزيع، من شأنها، على المدى الطويل، الحد من اللامساواة، وضمان الحقوق وتعزيز التنمية المستدامة.

تقييم التشيف: يقدم إطاراً منهجياً قابلاً للتكيف، وإرشادات عملية، حول كيفية إجراء تقييمات فعالة عن أثر تدابير ضبط أوضاع المالية العامة أو "التوحيد المالي" على أوضاع حقوق الإنسان (HRIAs).

إعلان ليما بشأن العدالة الضريبية وحقوق الإنسان: أقرته 157 منظمة في جميع أنحاء العالم في عام 2018، يدعو إلى إصلاحات عميقة للسياسات والممارسات الضريبية لجعلها تتماشى مع معايير ومبادئ حقوق الإنسان. وقد مهد هذا الإعلان الطريق لتضافر الجهود التعاونية على مستوى العدالة الضريبية، وحقوق المرأة، والعدالة البيئية، ومجتمعات حقوق الإنسان.

نعافي الحقوق: عبارة عن مجموعة من أوراق موجزة تترجم مبادئ حقوق الإنسان إلى توصيات سياسية ملموسة لتحويل النظام الاقتصادي في أعقاب كوفيد-19 والتي أعدت بشكل تشاركي بين عدد كبير من المؤسسات المتخصصة في مختلف القضايا ذات الصلة. وتشمل الأوراق الموجزة قضايا مثل التزام الحكومات باستثمار "أقصى الموارد المتاحة" في حقوق الإنسان، والتدابير الضريبية التصاعدية، وتمويل الديون، والمساواة بين.